

## مخطوطة فريدة لم تنشر: نص وتحقيق وتعليق

د. محمد عيسى وموسى  
جامعي - الجزائر

إنها رسالة في الوقف للشماخي بدر الدين أحمد، ناقش فيها آراء  
الذين سبقوه وكذلك معاصريه. والشماخي من أسرة عريقة في العلم  
توفي سنة 928 هـ / 1522م، يتوزع مضمون البحث على ثلاثة أقسام  
هي:

- القسم الأول: نص المخطوطة كاملة.
- القسم الثاني: تحقيق المخطوطة
- القسم الثالث: وصف المخطوطة شكلا ومضمونا

القسم الأول  
نص المخطوطة كاملة

جواب الشيخ أبي العباس أحمد بن سعيد الشافعي  
رحمه الله في الجبس الحمد لله الذي بين بالشرائع  
سبل الرشاد ووضح للملأمة صرق السداد وقص  
بالقول والامتنثال اسد الاحسان بعد ان شهد  
بالكفر يوم الانباء اعلمهم بالدعوة التي دار السلام

دار السلام وضمن الشهادة مني تمسك بحدي السلام  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نجلا  
 الضلال وتبين لنا به مسئلة السلام والحرام وهذا  
 وردت علينا كتبه السادة ان الفضل المرتضى في النبط  
 المشايخ المسلمين الكسلا يكون فيه الغائب بالا  
 بظام والبيان في طلب جواب ما يحتاج مثله في  
 كشفه وبيان فاصل السوء ان أمير حسن  
 ربحا على زواية فنهله أمير آخر إلى مسجد آخر  
 ثم تولي الحبس ولم يغم ما فعل فيه وكذا  
 ابنه ايضا وتم الامر على ذلك الى ان فقام أمير  
 من ولده بعده في أمر ولابنه اراد ان يجعله  
 ميراثا له الحبس برجع ميراثا هدم من الحبس  
 اوللا الجواب بعد السلام التزم على مقاماتكم  
 العلية ومرتبتكم السنية ومجالسكم البقية  
 نعم حضرتكم ويخص سواكم ان هذه المسئلة  
 متوقعة على اصل الابد من بيانه مبينة اثر الجواب  
 ان شاء الله واعلم انه لا يجل لوارث ان يغم حبس

حبسا أو فقه مورثة لوجه الله على مسجد فما اخرج  
 الموروث من ملكه على وجه التقرب إلى الله وله  
 يذبح كما عند الله ومات على ذلك فتبدله مقتنع  
 وتغيره صرام فمن بدله بعد ما سمعه فإنما ثمة  
 على الذي يبدلونه أن الله سميع عليم وعبد عظيم  
 للمبدل وله جاز أن يبدل ما جعل فريضة إلى الله  
 ليجاز تملك الرقاب بعد العتق وهو باطل بالإجماع  
 وعدا كل ما خرج للصلب من رضا الله وابتغاء الجزاء  
 الذي يوم الجزاء ولو سأل مثل هذا المبيع حبس المسألة  
 في مشرق الأرض ومقاربها ولا ينبغي لغيره شيئا  
 لله تعالى أن يعود إليه بنفسه فكيف يورثه والله  
 تعالى يوفقنا للصواب بمنه وفضله وأما  
 الأصل الذي وردت به فالحبس فلا هو صحيح  
 في نفسه أم لا وأعلم أن الدليل على صحة ما  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس له حرا يذبح  
 له سبعة وعن ابن عمر عن أبيه أنه قال للنبي صلى  
 الله عليه وسلم إن أحببت أن أعتقك فعتقني وهو من أنفس  
 ما حبته وإنما أراد أن تصدق بها فقال له النبي صلى

صلى الله عليه وسلم اي احبته ارجاه من الاصل وسبب  
 التسمية في طريق اخر فتصدق بها من رضي الله  
 عنه وكتب هذا اما تصديق به عمر بن الخطاب صدقة  
 لا تباع ولا توهب ولا تنون على الفقراء ودون الفقراء  
 وفي سبيل الله وفي السبيل الاجنح علي من ويبها  
 ان فاكل منها بالمعروف وهذا ان الحديثان ذكرهما  
 المعقول وانما ذكرناهما لغاية لقول من قال  
 من احبنا بحول الحبس والدين فالرباه من احبنا  
 اهل عمان وفي كتاب ابن جعفر وقد دينا له  
 للمسجد ثم يكون غلته في مونة المسجد وصاح  
 ما عطف وهو في بلون اهل الجوع وعن  
 اي علي ان ذلك جاي فيما وعنده عليه وكذلك ان  
 قال في حقه هذا الدراية وفيه تكون غلته  
 في مونة المسجد لله غلته جعة جلاء ناله  
 الرجعة في الخصلتين قلته ينبغي ان يعمل كلامه  
 على انه جعفر قبل ان يصر في ما وفيه عيب وعن  
 الارزهر فيمن اراد ان يوقد ما لا على ابتداء

ابنته التي لو عنها ثم هو للفقراء كيف ينبغي ذلك  
 بعد وان قرأت غلت ماله من موضع كذا ابنته  
 جلالة اقرار الله لها بذلك الى ان تصيب في حد  
 النساء ثم هذا المال للفقراء اصله وغلته اقرارا  
 منه بذلك ان كان ثابته بان غلته بعد اجاز  
 بن جعفر الرضوي سيما اخبر عن ابيه علي بن جعفر  
 عن الوارث قلت ليس كذا ما يجوز للعجب يجوز  
 للوارث مع ان اقول ان هذه رخصة من ابيه علي  
 للعجب خاصة والاحسن عند غيره كما سئل  
 عن غلته فذكر حكم بعض اصحابنا عن عمر بن  
 عن بن عباس فقال كان العجب قبل ان تنزل  
 سورة النساء فلم انزلت سورة النساء وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عجب  
 قلت لا عجب على بعض الورثة من بعض  
 عند الموت بل الارث انما يلزم بعد الموت بالكل  
 الوفا والعجب بعد الموت والارث على المساجد  
 وعلى الفقراء وغير سبيل الله قد صار حواء

جواز كل الاجماع الانتشار في بلاد الاسلام فان قلت قد  
 ذكر في الايضاح ان اوصافه عند اوكد امن ماله  
 حبسا في سبيل الله فلا يجوز عند اصحابنا من ذلك  
 شيء قلت ان الوصية بالحبس بالملك فيجعل على  
 ملك قبل فقلت قال ابو المورخ سبيل ابو عبيدة  
 وانا جالس عنده في جعل داره اول ضمه او شيئا  
 من ماله حبسا في سبيل الله فقال كان ابن عباس  
 يقول كان الحبس قبل ان تنزل سورة النساء فلما  
 نزلت سورة النساء نسخ في البراءة الحبس قبل  
 بن عبد الرحمن بن ليس في هذه اختلاف عند اصحابنا  
 وفيها الذين نأخذ عنهم انه لا حبس عن مريض  
 الله قلت تقدم ان هذا اذا كان وصية وقيل  
 دليل على جواز الحبس لغير الوارث ما به ثبت ان الحبس  
 كان مشروعا قبل نزول آية النساء ثم نسخ بها  
 وليس في الايضاح يدل على نسخ ما جعل للمساجد  
 ووجوه الاجر والاملا حبس في الصحة على الوارث لان

لأن الجواب عن ما منع المال الباطل ملكا للمؤمنين  
 أن ما زادوا فيه له في صحته فلا تمنعه لأنه صدقة  
 لوجه الله كسائر الصدقات وبذلك على ذلك قول زيد  
 العزيز وأما أجير من الحبس ما كان من سلاح حبس في  
 سبيل الله يقول الله سبحانه في سبيل الله وقال ابن  
 عبد العزيز أيضا قال رجل حضر الموت أجعلوا  
 من مالي كذا وكذا في سبيل الله ولم يسمى بهذا الزكاة  
 ذلك المال سلاحا مستحسن أن يقول الله العزیز  
 في سبيل الله والتي كان غير من الذهب والفضة أو  
 جواهر فانه أجعله في وجه من وجوه السيف وفصال  
 الخير وإن ذلك فعل أجراه أن يشاء الله وفيه لا يضر وإن  
 أو صار جلد بشر من أن يركب جلد في سبيل الله ما دام  
 حيا هذا الكفاية ليس له أن يستعمله في غير  
 الذية أو حاله وكذلك كان جعل هذه الكتب  
 أو المطابع ليعني يقرأ فيها اللشواب فلا يجوز  
 للوثق أن يمنعها إلا ما ضاعوا أن يفسدوا  
 وقال ابن عبد العزيز أجير من الحبس ما كان صدقة  
 أو سلاحا أو كراعي سبيل الله ما كان من ذلك



من ذلك فذ حبسه في حياته ومظاهره وهو جابر من  
 جميع المال وما كان من حبس في مرضه فله من  
 الثلث الثلثي مائة الف هذا يدل على ما ذكرنا ان  
 الحبس في الصحة ما حل في جميع المال وفي الايظام وفي  
 الاثر وان جعل شجرة او جبا او نصر او ارض الفلوات فجلها  
 وكذلك المصنعة وان كان في المصنعة ايوان او رشة  
 الانتفاع به وكذلك ان جعل الارض للمفنية في الصحة  
 جابر ان يدفن هو وعينه فيصا وان كان في المصنعة  
 يدفن فيصا هو ولا غيره من الورثة وفيما تنافس ويحل  
 ثمنها للمفنية ايا لمصاحف او كذلك ما جعل  
 المسجد او محراب المسجد او لمصلى فله الوجوه  
 وما اشبهه اتدل على صحة الحبس في الصحة  
 وكذلك يروى عن معبد امي جوار الحبس وامر  
 ابو اسحق العماني بما جاز ولم يذكر فيه خلافا بل  
 اجاز الحبس على نفسه ثم على من بعده وابو  
 حنيفة يمنع الوفاء بالمسجد او السقاية  
 او يحكم به الحاكم وامر السوم فيما جعل الله فلا  
 يجوز كما قدمنا ولا احفظ خلافا في ان اخذ المتصدق

التصديق به خارج الآن ورثه ووالا صلوات الله  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرابع في  
 تعيينه كالكلية يعود في فيه وقد قاله بعضهم  
 وقد سأل عن الشرح السلي صيد علي في سبيل الله  
 أن يشترط وقد كان الرطل اذا هو عنده قد اضاء  
 فإرادهم بشره فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد أن استقر أن الله ما شاء من ربه وقد ارجع في  
 تعيينه فانظر يعود في فيه وفي بعض الروايات العبد  
 في صدقة كالكلية يعود في فيه فصار هذا في  
 أصل الكف من جعل شيئا لله أنه لا يجوز له الرجوع فيه  
 لأنه يتعين أن يكون يوم القيامة كما قال عليه السلام  
 نعم ما الصدقات اليوم من ربي يوم القيامة فكم  
 من أخير من ملأه شيئا على كسوف الشرب إلى الله  
 وأصله الثواب أو يشاء الله وسيله فلان رجع  
 له فيه لأن الشرب إلى الله محدد من رجع إلى ربه  
 المسألة إذا وعد ما أنه ان يقصر من فعله أو لو  
 بان ففد كنه من الله أن تقول ما لا تعلقون  
 بوجوب النذر أو إذا جعل شيء لله وأجر الله يرجع فيه  
 بهنسه وأما من جحد ما جحد الرجوع وبالجملة

و ما جعلته ما جعل الله لا يرجع مطا لهذا ما افه من الصدقة  
 على من تركه ثم مات في دمه خالك لم يثبت بدليل قوله  
 عليه السلام قد وقع امرك على الموت و عليك جناحتك  
 لرجل سأل عن جارية له **كأنه** أمه أمه جملته فسر  
 النبي عليه السلام عندها و عيناها و كذا في المتن صدقة  
<sup>بها</sup> على أمه **الولد** فبما لله عليه السلام و قوله عليه  
 السلام لا نصارى و قد تصدق على أمه بـ **بها** عت  
 جملته فبما لله عليه السلام و قد وقع امرك  
 على أمه و دأبك و قد عت و ما خص من أمر  
 الولد لقوله عليه السلام لا يجد أحد بين يديه  
 فيعود فيض الله الولد تولد و هذا أبو عبدة  
 رحمه الله في الورث ما ضرب الله الخوار كان يعد  
 في مثل ذلك الوجه جدي كذا و كذا في كلامهم  
 بن منصور لقوله عليه السلام رحمه الله قد صدقت  
 و أنا من جلازله أكلها فيم أن صار دأبك و كذا في  
 سائر أكله في أمه أو أحد بين المتن في  
 ولان الميراث أدخله عليك من غير و ليس يرجع  
 ما في جلازله و قد قيل في غير هذا

إذا خرجها الله أو تزوج عليها الولد غير ذلك فقال  
 أبو عبد الله محمد بن محبوب إذا أراد المتصدق بالصدقة  
 وجه الله فلا ياكل منها ولا يرد ما إلى الاربعة  
 كتاب الضمان تصدق بصدقة فلا يرجع بشيء  
 ولا ياكل منها قال وكل صدقة لله لا ياكل منها  
 المتصدق لنفسه أن يستلغ انتفاعا وإن وجد الترخيم  
 من بعضهم فكيف يجد الزان سبيلا إلى ما هو له  
 وأخرج فخره أن يرد ما ملكا وإن يرجع في غير الخراب  
 وتحبس الربع على المساجد وكلمة الصلح أن يرد  
 ميراثا فذكر رب شدة الدين والسلام انتهى

## القسم الثاني تحقيق المخطوطة

[172 ظ] جَوَابُ الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الشَّمَاحِي (1)  
 رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحُبْسِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَيَّنَّ بِالشَّرَائِعِ سَبِيلَ الرِّشَادِ،  
 وَأَوْضَحَ لِلْأَنَامِ طُرُقَ السَّدَادِ، وَفَضَّلَ بِالْقَوْلِ وَالْأَمْتِثَالِ أَهْلَ الْإِحْسَانِ  
 بَعْدَ أَنْ شَهَدَ بِالْكَرَامِ نَوْمَ الْإِنْسَاءِ [كَذَا] أَعْمَهُمْ بِالِدَّعْوَةِ إِلَى دَارِ السَّلَامِ،  
 [173 و] وَخَصَّ بِالْهَدَايَةِ مَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ  
 عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، الَّذِي أَنْجَلَى بِهِ الظَّلَامَ، وَتَبَيَّنَ لَنَا بِهِ مَسْأَلَةُ الْحَلَالِ  
 وَالْحَرَامِ. وَبَعْدُ، وَرَدَتْ عَلَيْنَا كُتُبُ السَّادَاتِ الْفُضَلَاءِ، الْمُرْتَضِينَ الثَّبْلَاءِ،  
 الْمُسَانِخِ السَّامِينَ الْكِسْلَا [كَذَا لَعَلَّهُ الْكُمَلَاءُ : جَمْعُ كَمِيلٍ] ، تَكُونُ فِيهِ  
 [الْمُكَاتَبَةُ] (2) بِالْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ، فِي طَلَبِ جَوَابِ مَا يَحْتَاجُ مِثْلَهُ فِي كَشْفِ  
 وَبَيَانِ. فَأَصْلُ السُّؤَالِ : إِنَّ [أَمِيرًا] حَبَسَ [رَبْعًا] عَلَى زَاوِيَةٍ (3) فَتَقَلَّهَ أَمِيرٌ  
 آخَرٌ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، ثُمَّ تَوَلَّى الْحُبْسَ (4) وَلَمْ يُغَيِّرْ مَا فَعَلَ فِيهِ، وَكَذَا ابْنُهُ  
 أَيْضًا، وَتَمَّ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، إِلَى أَنْ قَامَ أَمِيرٌ مِنْ وَلَدِهِ بَعْدَهُ فِي آخِرِ  
 وَلَايَتِهِ، أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ مِيرَاثًا. هَلْ الْحُبْسُ يَرْجِعُ مِيرَاثًا بَعْدَ مَوْتِ الْحُبْسِ  
 أَوْ لَا؟

الجَوَابُ: بَعْدَ السَّلَامِ النَّامُ عَلَى مَقَامَاتِكُمْ الْعَلِيَّةِ، وَمَرَاتِبِكُمْ السَّنِيَّةِ،  
 وَمَجَالِسِكُمْ الْبَهِيَّةِ، يَغُمُّ حَضْرَتَكُمْ، وَيَخْصُ سَوَاتِكُمْ [كَذَا لَعَلَّهُ  
 سَرَاتِكُمْ]. إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُتَّفَقَةٌ [بَيِّنَةٌ]، عَلَى أَصْلٍ [لَا بُدَّ] مِنْ بَيَانِهِ (5)،  
 إِثْرَ الْجَوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِوَارِثٍ أَنْ يُغَيِّرَ حُبْسًا [173 ظ

أَوْقَفَهُ [مُورَّثَهُ] (6) لِيُوجِهَ اللَّهُ عَلَى مَسْجِدٍ، فَمَا أَخْرَجَ الْمَوْرُوثُ مِنْ مُلْكِهِ لَهُ عَلَى وَجْهِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ، وَطَلَبَ فِي ذَلِكَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، فَتَبَدَّلَهُ مُمْتَنِعٌ وَتَغْيِيرُهُ حَرَامٌ. ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: الآية 181). وَعِيدٌ عَظِيمٌ لِلْمُبَدِّلِ. وَلَوْ جَازَ أَنْ يُبَدَّلَ مَا جُعِلَ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ، لَجَازَ تَمْلِكُ الرِّقَابِ بَعْدَ الْعِتْقِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا [أَخْرَجَ] (7) لَطَلَبِ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَابْتِغَاءِ الْجَزَاءِ إِلَى يَوْمِ الْجَزَاءِ، وَلَوْ سَاغَ مِثْلُ هَذَا لَمْ يَبْقَ حُبْسٌ لِلْمَسَاجِدِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا. وَلَا يَتَّبِعِي لِمَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَعُودَ فِيهِ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ بِوَارِثِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُوفِّقُنَا لِلصَّوَابِ بِمَنْتِهِ وَفَضْلِهِ. وَأَمَّا الْأَصْلُ الَّذِي وَعَدْتَكِ بِهِ: فَالْحُبْسُ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ أَمْ لَا؟ وَاعْلَمْ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ مَا رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ لَهُ حَوَائِطُ لَهُ سَبْعَةٌ (8). وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ وَهِيَ مِنْ أَنْفَسِ مَا [أَصَبْتُ] (9) [وَأَنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى 174] [وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا] (10)، حَبَسَ الْأَصْلَ وَسَبَّلَ الثَّمَرَةَ (11). وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَتَبَ: هَذَا مَا تَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ صَدَقَةً، لَا تَبَاعُ وَلَا تَوْهَبُ وَلَا تَوْرَثُ، عَلَى الْفُقَرَاءِ وَ[ذَوِي الْغُرَبَاءِ] (12) وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ [يَأْكُلَ] (13) مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ (14) وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ

ذَكَرَهُمَا (15) الْمُخَالِفُونَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُمَا تَقْوِيَةً لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا  
بِجَوَازِ الْحُبْسِ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا، أَهْلُ عُمَانَ.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ جَعْفَرٍ (16)، [وَعَنْ رَجُلٍ أَشْهَدَ فِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ] (17) وَقَفَ  
دَرِيزًا (18) لَهُ لِلْمَسْجِدِ ثُمَّ تَكُونُ غِلَّتُهُ فِي مُؤَنَةِ الْمَسْجِدِ وَصَلَاحِهِ، فَمَا فَضَّلَ  
فَهُوَ فِي بُطُونِ أَهْلِ الْجُوعِ، وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ [رَحِمَهُ اللَّهُ]: (19) أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ  
[عَلَى مَا وَقَفَهُ] (20) عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ فِي صِحَّتِهِ: هَذَا الدَرِيزُ  
وَقَفَ (21) تَكُونُ غِلَّتُهُ فِي مُؤَنَةِ الْمَسْجِدِ لِلَّهِ، هَلْ لَهُ رَجْعَةٌ؟ فَإِنَّا [لَا] (22)  
نَرَى: لَهُ الرَّجْعَةَ فِي الْخَصْلَتَيْنِ. (23) قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى  
أَنَّهُ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يُصْرَفَ فِيمَا وَقَفَ فِيهِ. وَعَنْ الْأَزْهَرِ (24)، فَيَمْنُ أَرَادَ أَنْ  
يُوقِفَ مَالًا عَلَى ابْنَتِهِ [174 ظ] إِلَى بُلُوغِهَا، ثُمَّ هُوَ لِلْفُقَرَاءِ. كَيْفَ يَنْبَغِي  
ذَلِكَ؟ فَعِنْدِي: وَإِنْ أَقَرَّ (25) أَنَّ غِلَّةَ مَالِهِ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا لَا بِنْتَهُ فَلَانَّةُ إِفْرَارًا  
مِنْهُ لَهَا بِذَلِكَ، إِلَى أَنْ تَصِيرَ فِي حَدِّ النِّسَاءِ، ثُمَّ هَذَا الْمَالُ لِلْفُقَرَاءِ أَصْلُهُ  
وَعِلَّتُهُ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ ثَابِتًا. فَإِنْ قُلْتُ: فَقَدْ أَجَازَ ابْنُ جَعْفَرٍ  
الرُّجُوعَ فِيمَا أَخْبَرَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، فَلِمَ مَنَعْتَهُ عَنِ الْوَارِثِ؟ قُلْتُ لَيْسَ كُلُّ  
مَا يَجُوزُ لِلْمُحْسِسِ يَجُوزُ لِلْوَارِثِ، مَعَ أَنِّي (26) أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ رُخْصَةٌ مِنْ أَبِي  
عَلِيٍّ لِلْمُحْسِسِ خَاصَّةً، وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي غَيْرُهُ كَمَا سَيَأْتِي.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ  
الْحُبْسُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ سُورَةُ النِّسَاءِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ [قَالَ] (27)  
الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا حُبْسَ (28). قُلْتُ: لَا حُبْسَ عَلَى بَعْضِ  
الْوَرِثَةِ دُونَ بَعْضِ عِنْدَ الْمَوْتِ، لِأَنَّ الْإِرْثَ إِنَّمَا يَلْزَمُ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَأَبْطَلَ

الْوَقْفُ وَالْحُبْسُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَإِلَّا فَالْحُبْسُ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَعَلَى الْفُقَرَاءِ،  
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ صَارَ جَوَازُهُ [175 و] كَالْإِجْمَاعِ، لانتشاره فِي بِلَادِ  
الْإِسْلَامِ. فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ فِي الْإِيضَاحِ: إِنَّ أَوْصَى رَجُلٌ كَذَا وَكَذَا مِنْ  
مَالِهِ حُبْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْ ذَلِكَ  
شَيْءٌ (29). قُلْتُ: إِنَّ الْوَصِيَّةَ بِالْحُبْسِ بَاطِلَةٌ، فَيَحِلُّ [كَذَا] عَلَى ذَلِكَ،  
فَإِنْ قُلْتُ: قَالَ أَبُو الْمُؤَرِّجِ (30)، سُئِلَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَأَنَا جَالِسٌ عِنْدَهُ: رَجُلٌ  
يَجْعَلُ دَارَهُ، أَوْ أَرْضَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ، حُبْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ  
ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ الْحُبْسُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ سُورَةُ النِّسَاءِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ  
سُورَةُ النِّسَاءِ، نَسَخَتْ الْفَرَائِضُ الْحُبْسَ (31). قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (32):  
لَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا [وَفَقْهَائِنَا] (33) الَّذِينَ نَأْخُذُ عَنْهُمْ،  
أَنَّهُ لَا حُبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ (34). قُلْتُ: تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ وَصِيَّةً،  
وَقِيلَ: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْحُبْسِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ. فَإِنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الْحُبْسَ كَانَ  
مَشْرُوعًا قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ النِّسَاءِ، ثُمَّ نُسَخَ بِهَا. وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى  
نَسْخِ مَا جُعِلَ لِلْمَسَاجِدِ، وَوُجُوهِ الْأَجْرِ، وَلَا مَا حُبِسَ فِي الصَّحَّةِ عَلَى  
الْوَارِثِ، لِأَنَّ [175 ظ] الْفَرَائِضَ إِنَّمَا تَمْنَعُ الْمَالَ الْبَاقِيَ مُلْكًا لِلْمُورُوثِ  
إِلَى أَنْ مَاتَ. وَمَا أَخْرَجَهُ لِلَّهِ فِي صِحَّتِهِ، فَلَا تَمْنَعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَةٌ لَوَجْهِ اللَّهِ  
كَسَائِرِ الصَّدَقَاتِ، وَعَلَى ذَلِكَ (35) قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (36). وَأَنَا أُجِيزُ مِنْ  
الْحُبْسِ مَا كَانَ مِنْ سِلَاحٍ يُحْبَسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُقَوَّى بِهِ [الْمُجَاهِدُونَ] (37)  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ (38). وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيْضًا: لَوْ قَالَ رَجُلٌ حَضَرَهُ  
الْمَوْتُ: اجْعَلُوا مِنْ مَالِي كَذَا وَكَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَمْ يُسَمِّ، فَهَذَا إِنْ



كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ سِلَاحًا، فَاسْتَحْسِنُ أَنْ يُقَوَّى بِهِ الرَّاِبُطُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى. [وَأِنْ] (39) كَانَ غَيْرُهُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَوْ جَوَاهِرَ، [فَأِنِّي] (40) أَجْعَلُهُ فِي وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ السَّبِيلِ وَخِصَالِ الْخَيْرِ. وَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ أَجْزَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (41).

وَفِي الْإِيضَاحِ، وَإِنْ أَوْصَى رَجُلٌ بِفَرَسِهِ أَنْ يَرْكَبَ فُلَانٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا دَامَ حَيًّا، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي غَيْرِ الَّذِي أَوْصَى لَهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ جَعَلَ هَذِهِ الْكُتُبَ أَوِ الْمَصَاحِفَ لِمَنْ يَقْرَأُ فِيهَا لِلثَّوَابِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَمْنَعُوهَا، إِلَّا مَا خَافُوا أَنْ يُفْسِدُوهَا (42). وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أُجِيزُ مِنَ الْحُبْسِ مَا كَانَ صَدَقَةً أَوْ سِلَاحًا أَوْ كُرَاعًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَا كَانَ (43) مِنْ ذَلِكَ [176 و] قَدْ حَبَسَهُ فِي حَيَاتِهِ وَأَمْصَاهُ، فَهُوَ جَائِزٌ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَمَا كَانَ مِنْ حُبْسٍ فِي مَرَضِهِ فَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ (44). انْتَهَى مَلَخَصًا.

فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، أَنَّ الْحُبْسَ فِي الصَّحَّةِ مَاضٍ فِي جَمِيعِ الْمَالِ. وَفِي الْإِيضَاحِ: وَفِي الْأَثَرِ: وَإِنْ جَعَلَ شَجَرَةً أَوْ جُبًّا، أَوْ نَهْرًا أَوْ أَرْضًا لِلثَّوَابِ فَجَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الْمِطْحَنَّةُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَرَضِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْوَرَثَةِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ جَعَلَ الْأَرْضَ لِلْمَقْبَرَةِ فِي الصَّحَّةِ، جَائِزٌ أَنْ يُدْفَنَ هُوَ وَغَيْرُهُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَرَضِ، فَلَا يُدْفَنُ فِيهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْوَرَثَةِ، وَقِيلَ تَبَاعُ وَيُجْعَلُ ثَمَنُهَا لِلْمَقْبَرَةِ، أَيْ لِمَصَالِحِهَا. وَكَذَلِكَ مَا جُعِلَ لِلْمَسْجِدِ، أَوْ لِمِصْبَاحِ الْمَسْجِدِ، أَوْ لِلْمُصَلَّى (45). فَهَذِهِ الْوُجُوهُ وَمَا أَشَبَّهَا، تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْحُبْسِ فِي الصَّحَّةِ. وَكَذَلِكَ يَرُودُ عَنْ مَعْبُدِ (46)، أَعْنِي

جَوَّازَ الْحُبْسِ. وَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ الْعُمَانِيُّ<sup>(47)</sup>، فَأَجَّازَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا، بَلْ أَجَّازَ الْحُبْسَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ. وَأَبُو حَنِيفَةَ يَمْتَنِعُ الْوَقْفَ إِلَّا لِمَسْجِدٍ أَوْ لِلِسَّقَايَةِ، أَوْ يَحْكُمُ بِهَا الْحَاكِمُ، وَأَمَّا [الرَّيْعُ]<sup>(48)</sup> مِمَّا جُعِلَ لِلَّهِ، فَلَا يَجُوزُ كَمَا قَدَّمْنَا. وَلَا أَحْفَظُ خِلَافًا فِي أَنْ الْمُتَصَدِّقَ [176 ظ] بِهِ حَرَامٌ إِلَّا إِنْ وَرِثَهُ.

رَوَى أَصْحَابُنَا<sup>(49)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الرَّاجِعُ فِي هَيْبَتِهِ، كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ. وَقَدْ قَالَهُ لِعُمَرَ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْفَرَسِ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ قَدْ أَضَاعَهُ<sup>(50)</sup>، فَأَرَادَ عُمَرُ شِرَاءَهُ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِ وَلَا وَإِنْ أَعْطَاكَه بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ»<sup>(51)</sup>، الرَّاجِعُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». <sup>(52)</sup> وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ: «الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ، كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». <sup>(53)</sup> فَصَارَ هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلًا لِكُلِّ مَنْ جَعَلَ شَيْئًا لِلَّهِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَنْتَغِي الثَّوَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعُمَرَ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِيَوْمِهَا»<sup>(54)</sup> يَعْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [فَكُلُّ]<sup>(55)</sup> مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مُلْكِهِ شَيْئًا عَلَى طَرِيقِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ، وَطَلَبِ الثَّوَابِ، وَابْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ وَسَبِيلِهِ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّ الْقُرْبَةَ إِلَى اللَّهِ مُجَدَّدَةٌ لِمَنْعِ الرُّجُوعِ. لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ إِذَا وَعَدَ طَاعَةً أَنْ يَقْصُرَ عَنْ فِعْلِهَا، أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (المائدة: 1). كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (الصف: 3). يُوفُونَ بِالْأَنْدَرِ (الإنسان: 7). وَإِذَا جَعَلَ شَيْئًا لِلَّهِ [فَأَحْرَى أَلَا]<sup>(56)</sup> يَرْجِعُ فِيهِ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَنْ بَعْدَهُ، فَأَبْعَدُ فِي الرُّجُوعِ.

[177 و] وَبِالْجُمْلَةِ مَا جُعِلَ لِلَّهِ لَا يَرْجِعُ مُلْكًا أَبَدًا، إِلَّا مَا خُصَّ مِنْ الصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ يَتْرُكُهُ، ثُمَّ مَاتَ [فَرَدَّهَا إِلَيْهِ الْمِيرَاثُ]. (57) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَدْ وَقَعَ أَجْرُكَ عَلَى اللَّهِ وَرَدَّ عَلَيْكَ جَارِيَتُكَ» (58)، لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنْ جَارِيَةٍ لَهُ أَعْطَاهَا أُمُّهُ، فَمَاتَتْ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا. وَقِيلَ: امْرَأَةٌ هِيَ الْمُتَصَدِّقَةُ عَلَى ابْنِهَا، فَمَاتَ فَسَأَلْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَوْلُهُ لِلْأَنْصَارِيِّ، وَقَدْ تَصَدَّقَ عَلَى أُمِّهِ بِقِطْعَةٍ فَمَاتَتْ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَدْ وَقَعَ أَجْرُكَ عَلَى اللَّهِ وَرَدَّ إِلَيْكَ قِطْعَتُكَ». (59) وَمَا خُصَّ مِنْ أَمْرِ الْوَالِدِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَهَبُ فَيَعُودُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ لَوْلَاهُ». (60)

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا [وَرِثَ] (61) مَا أَخْرَجَهُ لِلَّهِ، إِنِّي أَرَاهُ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْوَجْهِ فَلَا يَأْكُلُهُ (62). وَكَذَلِكَ قَالَ حَاتِمُ بْنُ مَثُورٍ (63)، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعُمَرَ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ». (64) وَأَمَّا مَنْ [أَجَانَ] (65) لَهُ أَكْلُهَا فَيَرَى: أَنَّ مَا رَدَّ عَلَيْكَ كِتَابُ اللَّهِ، سَاغَ أَكْلُهُ هَنِيئًا مَرِيئًا. وَلِلْحَدِّ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ (66)، وَلَأَنَّ الْمِيرَاثَ أَدْخَلَهُ عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ... [بِإِضَافَةٍ] (67)، وَلَيْسَ بِرُجُوعٍ مِنْكَ فِيمَا أَخْرَجْتَهُ. وَقَدْ قِيلَ فِي رُجُوعِ الْوَالِدِ، إِذَا [177 ظ] أَخْرَجَهَا لِلَّهِ، أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا الْوَلَدُ، غَيْرَ ذَلِكَ. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَبُّوبٍ (68): إِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ بِالصَّدَقَةِ وَجْهَ اللَّهِ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا وَلَا يَرُدُّهَا إِلَى الْإِثْرِ. وَفِي كِتَابِ الصَّيَاءِ: مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَلَا يَرْجِعُ، يَشْتَرِيهَا وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا، قَالَ: وَكُلُّ صَدَقَةٍ لِلَّهِ لَا يَأْكُلُ

مِنْهَا الْمُتَصَدِّقُ لِنَفْسِهِ [وَلَا] (69) يَنْتَفِعُ انْتِفَاعًا، وَإِنْ وُجِدَ التَّرْخِصُ مِنْ  
بَعْضِهِمْ.

فَكَيْفَ يَجِدُ الْوَارِثُ سَبِيلًا إِلَى مَا هُوَ لِلَّهِ، وَأُخْرِجَ قُرْبَةً لَهُ، أَنْ يَرُدَّهُ  
مُلْكًا؟! وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ عَتَقِ الرِّقَابِ، وَتَحْيِيسِ الرَّبْعِ عَلَى الْمَسَاجِدِ؟ وَكُلَّمَا  
طَلَبَ أَنْ يَرُدَّهُ مِيرَاثًا، فَقَدْ رَكَبَ شَطَطًا فِي الدِّينِ وَالسَّلَامِ. انْتَهَى.

## القسم الثالث وصف الوثيقة شكلا ومضمونا

### تمهيد:

تقع الوثيقة ضمن مجموع: {أجوبة فقهية} ، وهو يحتوي على 383 ورقة. جاءت بداية الرسالة عند الورقة [172 ظهر] وانتهت في الورقة [177 ظهر].

**أولها:** جواب الشيخ أبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي رحمه الله في الحبس...

**آخرها:** وأي فرق بين عتق الرقاب وتحبيس الربع على المساجد وكل من طلب أن يردّه ميراثا فقد ركب شططا في الدين. والسلام، انتهى.  
المخطوط في قاعدة بيانات جمعية أبي إسحق اطفيش بمدينة غرداية رقمه: 232. أما الأصل ففي مكتبة إيروان بمدينة العطف، رقمه: 33.  
**الملكية:** «ملك: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي علي العطفائي مسكنا، الإيباضي مذهبا. بتاريخ شعبان 1310هـ».

الكتاب هو الثاني ضمن مجموع به 11 (أحد عشر) كتابا.

**الناسخ:** هو أبو القاسم سليمان بن أحمد الشماخي، الخط بني وأحمر واضح، ولكن النص لم يسلم من بعض التحريف والتغيير في كلمات وعبارات هي أخطاء تنسب إلى سهو النساخ، وقد سبّب ذلك في عدم وضوح المعنى في أكثر من موضع، وذلك على الرغم من إصلاح ما اتضح فيه الصحيح من الخطأ، وخص ذلك بعض النصوص التي وردت

في الأثر، وكذلك الأحاديث النبوية بعد عرضها، ومقابلتها بمظانها. بقيت بعض المفردات في حاجة إلى الفحص والتدقيق، لاستجلاء المعنى المراد، وتمت الإشارة إلى ذلك، مع بعض التوضيح والتعليق وإضافة ما يبدو ناقصاً، دون المساس بالمعنى الذي أراده المؤلف، في الرسالة آيات من القرآن الكريم تمت كتابتها بالشكل، مع تخريج الآيات والأحاديث والآثار النبوية. وكتابة نص المخطوط بالشكل.

وقعت بين نقيضين في مرحلة التفكير قبل الشروع في الموضوع: أحدهما، يدعوني إلى سلوك سبيل البحث إلى حد الاطمئنان مع الإحساس بالمتعة في معالجة الجانب التوثيقي المتعلق بالمخطوطة، وفك رموزها وإخراجها للناس في ثوب جديد، هذا الجانب الذي قد يشفع لي ويبرر مغامرتي، أما ثاني النقيضين، فهو جانب يجعلني أتردد في سلوك طريق البحث في شقه الفقهي لقلة زادي وبضاعتي، ولكنني اكتشفت فتوى في الموضوع، وهي تلك التي تسمح للمكتبيين المشتغلين بعالم المعلومات عموماً والتراث بخاصة، أن يسمحوا لأنفسهم - بحكم تخصصهم - الاشتغال بعالم المعرفة بمفهومها الشامل، وأن يتناولوا المواضيع والتخصصات المختلفة من حيث كونها معلومات ينبغي إيصالها للمهتمين والمتخصصين. وبهذه الفتوى، أكون مطمئناً إلى تقبل العلماء قصور هذه المداخلة في جانبها الفقهي، شفيعي في هذه القضية هو العالم أبو العباس بدر الدين أحمد الشماخي صاحب المخطوطة .

للشيخ أبي العباس الشماخي جواب آخر في الحبس لسؤال وجهه إليه الشيخ أبو الفضل أبو القاسم بن الشيخ أبي عفيف صالح بن أحمد بن سعيد التندميرتي، 2 ورقة، الناسخ: صالح بن عثمان بن حريز، 1145 هـ. أوله: «... سيدي... الشيخ المدرس... أبو الفضل أبو القاسم... سلام عليك، وبعد، بلغ كتابك العزيز الأثير...». آخره: «ولا تتجاوز [كذا] النفوس على نقضه، ولم تؤمر أن نشق على الضمائر. والسلام. انتهى». مكتبة الشيخ بابكر، لدى جمعية أبي إسحاق.

### مضمون الوثيقة

إنها رسالة الشماخي جوابا لعالم سألته في الوقف، وقد كانت المراسلات بين العلماء في القديم تشبه الشبكة العنكبوتية للاتصال الآن، إنها كانت تغطي جانبا هاما من الإنتاج المعرفي وتوفر للباحث مصدرا إضافيا يتعرف بفضلها على جوانب هامة فيما يتعلق بالعلاقات التي تربط بين العلماء وطلابهم من جهة، وبين العلماء أنفسهم من جهة أخرى، وتكشف عن جوانب اجتماعية حياتية عامة، وفي المعاملات بصفة خاصة.

إن أهم ما يستوقف المرء وهو يكتشف الرسالة، هو الأسلوب الذي يميز العلماء في تعاملهم مع العلم ورغبتهم في الإسهام بعرض الحلول بعد الاجتهاد ومناقشة ما يعرض عليهم من قضايا في تخصصهم، وذلك بإقامة الحجة والدليل مع كثير من خلق التواضع. لم يكتف الشماخي

صاحب الوثيقة، بالرد على السائل، وإنما اتخذ من ذلك مدخلا لموضوع الوقف بمفهومه الأوسع، ولذلك أفاض في المسألة الثانية من رسالته، وفصل القول في موضوع لم يطرحه السائل، ولعله كان يريد من وراء ذلك أن يبين له الأسس الفقهية، والأدلة الشرعية التي اعتمدها عند الجواب عن المسألة الأولى: هل الحبس يرجع ميراثا بعد موت الحبس أو لا؟.

### المسألة الأولى

رد عن السؤال بإيجاز، ثم فصل. أما الإيجاز فقوله: «اعلم أنه لا يحل لوارث أن يغير حبسا». جاء هذا في بداية الرسالة، ثم فصل في القول، فأقامه على ثلاثة أسس هي: وقف المسجد، وموت الواقف، ورجوع الوارث. خلاصة ذلك:

- أولا: إنه لا يحل لوارث إن يغير حبسا أوقفه مورثه لوجه الله على

مسجد.

- ثانيا: ما أخرج الموروث من ملكه له ومات على ذلك، فتبديله ممتنع، وتغييره حرام ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: الآية 181).

- ثالثا: لا ينبغي لمن أخرج شيئا لله تعالى أن يعود فيه بنفسه، فكيف

بوارثه.

تلك هي عناصر جواب السؤال الأول في رسالة الشماخي.



## المسألة الثانية

ويتصل بهذا الموضوع، ولكن بكثير من التفصيل، ما ورد في القسم الثاني من الوثيقة، وهو الغالب وقد اعتنى فيه بالوقف عموماً، فإن السؤال هنا لم يطرح كسابقه على الشماخي، بل كان هو من بادر باقتراح السؤال التالي:

وأما الأصل الذي وعدتك به: فالحبس، هل هو صحيح في نفسه أم لا؟ ثم تصدى للرد بنفسه على سؤاله.

فعلى الرغم من عدم انتظام المعلومات، حيث جاءت النصوص والمضامين في المخطوطة متداخلة ودون تبويب، إلا أنه تبين - بعد قراءة أولى - ملامح ترتيب المضمون في العرض التالي، وذلك ضمن محاور أساسية، احتوت على أهم عناصر الموضوع وهي:

- أولاً: مشروعية الوقف.

- ثانياً: الواقف.

- ثالثاً: الموقوف.

- رابعاً: الموقوف عليه.

- خامساً: رجوع الوقف.

- أولاً: مشروعية الوقف

أ- جواز الحبس:

اعتنى الشماخي بجمع الأدلة، نقل من السنة ومن الأثر، أما السنة

فجاء استناده في ذلك على أساسين اثنين، فيهما الدليل على صحة الوقف.

أما الأول، فما ورد عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة.

أما الثاني، فما ورد عن الرسول ﷺ جواباً عن سؤال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها». ليقوي بهذا رأي من قال بجواز الحبس، وخص بالذكر الذين قالوا بذلك، أهل عمان. وفي هذا المعنى جاء رأي الشماخي بإقرار مشروعية الحبس عندما قال: «فهذا يدل على ما ذكرنا: إن الحبس ماض في جميع المال»، وهذا ما ذهب إليه أبو إسحاق العماني الحضرمي: فأجاز ولم يذكر فيه خلافاً، بل أجاز الحبس على نفسه ثم على من بعده. وما ذهب إليه معبد في جواز الحبس.

### ب - منع الحبس:

ذلك الجواز هو الأصل في الحبس، ولكن بالمقابل ذكر الشماخي بعض حالات منع الحبس، من ذلك ما رواه عكرمة عن ابن عباس، لما نزلت سورة النساء قال رسول الله ﷺ: «لا حبس». فقال الشماخي: لا حبس على بعض الورثة، لأن الإرث إنما يلزم بعد الموت، فأبطل الوقف والحبس بعد الموت، وإلا فالحبس على المساجد، وعلى الفقراء وفي سبيل الله، قد صار جوازه كالإجماع، لانتشاره في بلاد الإسلام. وفي هذا المعنى، أورد قول ابن عبد العزيز: «ليس في هذا اختلاف عند أصحابنا

الذين تأخذ عنهم: إنه لا حبس عن فرائض الله». ولدينا مثال آخر عن حالة يمنع فيها الحبس، هي الوصية بالحبس، نقل الشماخي رأي صاحب الإيضاح، ثم علق بالقول: «إن الوصية بالحبس باطلة».

### - ثانيا: الواقف

لدينا بعض الأمثلة في رسالة الشماخي تعبر عن رأيه في الواقف، عرضت في صنفين:

أ- الواقف في الصحة أو في المرض. ب- الشروط التي يضعها الواقف.

### أ- الواقف في الصحة أو في المرض:

الحالة الأولى، قال الشماخي: «وفي الإيضاح، وفي الأثر: وإن جعل شجرة أو جبا، أو نهرا أو أرضا للثواب فجائر، وكذلك المطحنة، وإن كان في المرض، فلا يجوز للورثة الانتفاع به، وكذلك إن جعل الأرض للمقبرة في الصحة، جائز أن يدفن هو وغيره فيها، وإن كان في المرض، فلا يدفن فيها هو ولا غيره من الورثة، وقيل تباع ويجعل ثمنها للمقبرة، أي لمصالحها. وكذلك ما جعل للمسجد، أو لمصباح المسجد، أو للمصلى».

الحالة الثانية، نقل الشماخي عن ابن عبد العزيز قوله: «أجيز من الحبس ما كان صدقة أو سلاحا أو كراعا، في سبيل الله مما كان من ذلك قد حبسه في حياته وأمضاه، فهو جائز من جميع المال، وما كان من حبس في مرضه فهو من الثلث».

**الحالة الثالثة،** «وقال ابن عبد العزيز أيضا [أي وأنا أجيز] لو قال رجل حضره الموت: اجعلوا من مالي كذا وكذا في سبيل الله، ولم يسم». قال الشماخي: «فهذا يدل على ما ذكرنا، أن الحبس في الصحة ماض في جميع المال».

### ب - الشروط التي يضعها الواقف:

ذكر الفقهاء حالات يمكن فيها للواقف أن يضع شروطا لوقفه، 1- من ذلك ما أورده الشماخي، جوابا عن سائل يريد وقف مال على ابنته إلى بلوغها، ثم هو للفقراء، قال: «فعندي وإن أقر أن غلة ماله من موضع كذا لابنته فلانة إقرارا منه لها بذلك، إلى أن تصير في حد النساء، ثم هذا المال للفقراء أصله وغلته إقرار منه بذلك».

2 - وشبيه بهذا ما أقره الشماخي نقلا عن الإيضاح، استدل بقضيتين:

الأولى: «في الإيضاح، وإن أوصى رجل بفرسه، أن يركب فلان في سبيل الله ما دام حيا، فذلك جائز، وليس له أن يستعمله في غير الذي أوصى له».

الثانية: «إن جعل هذه الكتب أو المصاحف لمن يقرأ فيها للثواب، فلا يجوز للورثة أن يمنعوها، إلا ما خافوا أن يفسدوها».

3 - وكتب عمر بن الخطاب: «هذا ما تصدق به عمر بن الخطاب صدقة، لا تباع ولا توهب ولا تورث، على الفقراء وذوي القربى وفي سبيل الله»

### ثالثا: الموقف

يتبين مما ورد في نصوص الشماخي في هذا الموضوع أن الموقف نوعان، هما: العقار والمنقول.

#### أما العقار:

فإنه يتعلق بما ذكر سابقا، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه حبس سبعة حوائط له.

والحديث عن ابن عمر عن أبيه أنه قال للنبي ﷺ: إني أصبت أرضا بخير وهي من أنفس ما [أصبت] وإني أريد أن أتصدق بها، فقال له النبي ﷺ: «حبس الأصل وسبل الثمرة».

#### وأما المنقول:

وهذا ما اعتنى به الشماخي، فوردت عنده الأمثلة للحالات

التالية:

1 - قال ابن عبد العزيز: «وأنا أجيز من الحبس ما كان من سلاح يحبس في سبيل الله يقوى به المجاهدون في سبيل الله».

2 - قال ابن عبد العزيز: «إن كان ذلك المال سلاحا، فأستحسن أن يقوى به المرابطون في سبيل الله تعالى، [وإن] كان غيره من الذهب والفضة أو جواهر، [فإني] أجعله في وجه من وجوه السبيل وخصال الخير. وأي ذلك فعل أجراه إن شاء الله».

3 - وفي الإيضاح: «وإن أوصى رجل بفرسه، أن يركب فلان في سبيل الله ما دام حيا، فذلك جائز».

- 4 - «قال ابن عبد العزيز: أجزى من الحبس ما كان صدقة أو سلاحاً أو كراعاً، في سبيل الله».
- 5 - «في الإيضاح، وفي الأثر: وإن جعل شجرة أو جباً، أو نهراً أو أرضاً للثواب فجائز، وكذلك المطحنة».

### رابعاً: الموقف عليه

#### 1 - جواز الحبس لغير الوارث:

قال الشماخي: «قلت: تقدم أن هذا إذا كان وصية (أي أنه لا حبس عن فرائض الله) وقيل: دليل على جواز الحبس لغير الوارث».

#### 2 - جواز الحبس على الأولاد:

«عن الأزهر، فيمن أراد أن يوقف مالا على ابنته إلى بلوغها، ثم هو للفقراء. كيف يثبت ذلك؟

فعندي وإن أقر أن غلة ماله من موضع كذا لابنته فلانة إقراراً منه لها بذلك، إلى أن تصير في حد النساء، ثم هذا المال للفقراء أصله وغلته إقرار منه بذلك إن كان ثابتاً».

#### 3 - جواز حبس الفرس لمن يركب، والكتب والمصاحف لمن يقرأ:

«في الإيضاح، وإن أوصى رجل بفرسه، أن يركب فلان في سبيل الله ما دام حياً، فذلك جائز، وليس له أن يستعمله في غير الذي أوصى له. وكذلك إن جعل هذه الكتب أو المصاحف لمن يقرأ فيها للثواب».

#### 4 - ما يجوز للورثة وما لا يجوز:

أ - «في الإيضاح، وفي الأثر: وإن جعل شجرة أو جبا، أو نهرا أو أرضا للثواب فجائز، وكذلك المطحنة، وإن كان في المرض، فلا يجوز للورثة الانتفاع به».

ب - «إن جعل الأرض للمقبرة في الصحة، جائز أن يدفن هو وغيره فيها، وإن كان في المرض، فلا يدفن فيها هو ولا غيره من الورثة، وقيل تباع ويجعل ثمنها للمقبرة، أي لمصالحها. وكذلك ما جعل للمسجد أو لمصباح المسجد، أو للمصلّى».

#### خامسا: الرجوع في الوقف

##### أ - لا تعد في صدقتك:

«وكذلك قال حاتم بن منصور، لقوله عليه السلام لعمر: لا تعد في صدقتك».

##### ب - الرجوع في الوقف قبل أن يصرف فيما وقف له:

هذا ما ذهب إليه الشماخي في تعليقه على ما ذهب إليه أبو علي في صحة الرجوع عن الوقف للمسجد، قال، «قلت: ينبغي أن يحمل كلامه على أنه رجع قبل أن يصرف فيما وقف فيه».

##### ج - الرجوع في هبته:

«روى أصحابنا عن رسول الله ﷺ قال: الرجوع في هبته، كالكلب يعود في قيئه. وقد قاله لعمر، وقد سأل عن الفرس الذي حمل عليه في

سبيل الله أن يشتريه، وقد كان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه، فأراد عمر شراءه، فسأل النبي ﷺ فقال: لا تشتريه، وإن أعطاكه بدرهم واحد، الراجع في هبته كالكلب يعود في قيئه».

### د - من أخرج من ملكه شيئاً عن طريق التقرب فلا رجوع له:

من أخرج من ملكه شيئاً على طريق التقرب إلى الله، وطلب الثواب، وابتغاء وجه الله وسبيله، فلا رجوع له فيه، لأن القرية إلى الله مجددة لمنع الرجوع. لا ينبغي للمسلم إذا وعد طاعة أن يقصر عن فعلها، ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: 1)، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (الصف: 3)

﴿يُوفُونَ بِالْإِثْرِ﴾ (الإنسان: 7). وإذا جعل شيئاً لله [فأحرى ألا]

يرجع فيه بنفسه، وأما من بعده، فأبعد في الرجوع».

### هـ - لا يأكل منها ولا يردها إلى الإرث:

«قال أبو عبد الله محمد بن محبوب: إذا أراد المتصدق بالصدقة وجه

الله، فلا يأكل منها ولا يردها إلى الإرث».

### و - من تصدق بصدقة فلا يرجع:

«في كتاب الضياء: من تصدَّق بصدقة فلا يرجع، يشتريها ولا يأكل منها، قال وكل صدقة لله لا يأكل منها المتصدق لنفسه [ولا] ينتفع انتفاعاً».

### ز - من طلب الوقف ميراثاً، ركب شططا:

«... فكيف يجد الوارث سبيلاً إلى ما هو لله، وأُخرج قرينة له، أن يرده



ملكا. وأي فرق بين عتق الرقاب، وتحبيس الريع على المساجد، وكلما طلب أن يرده ميراثا فقد ركب شططا في الدين».

### ح - ما يجوز فيه الرجوع:

لدينا ثلاثة نصوص في المخطوط فيها دليل جواز الرجوع:

#### الأول: ورد عليك جاريتك:

«ما جعل لله لا يرجع ملكا أبدا، إلا ما خص من الصدقة على من يتركه، ثم مات [فردها إليه الميراث] بدليل قوله عليه السلام: «قد وقع أجرك على الله، ورد عليك جاريتك»، لرجل سأله عن جارية له أعطاها أمه، فماتت فسأل النبي ﷺ عنها. وقيل امرأة هي المتصدقة على ابنها، فماتت فسألته عليه السلام».

#### الثاني: رد إليك قطعتك:

«قوله للأنصاري، وقد تصدق على أمه بقطعة فماتت، فسأله فقال عليه السلام: قد وقع أجرك على الله ورد إليك قطعتك».

#### الثالث: إلا الوالد لولده:

«ما خص من أمر الوالد لقوله عليه السلام: لا يحل لأحد يهب فيعود فيها إلا الوالد لولده».

### الخلاصة:

مما سبق، تتبين أهمية إخراج النصوص القديمة ومدى إسهامها في إثراء المادة العلمية التي تنشدها الأبحاث العلمية المعاصرة، لذلك لا ينبغي لها أن تغفل عن الجانب التراثي، لما له من سبق في معالجة قضايا المعاصرة، قد يكون الحسم فيها عنده، قد تقدم بأشواط كبيرة، ولكننا في غفلة عن ذلك، بدليل ما يقوله المختصون: إن نسبة قليلة من التراث العربي الإسلامي المخطوط قد وقع تحقيقه، ولا يتجاوز ذلك في أحسن الأحوال سبعة في المائة، منذ بدأنا الاشتغال بتحقيق تراثنا وطبعه ونشره وتوزيعه.

## المصادر المعتمدة في التخریج:

1. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (235هـ)، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، 1409هـ.
2. ابن جعفر، أبو جابر محمد بن جعفر الأزكوي (حي 280هـ)، الجامع لابن جعفر، تحقيق: عبد المنعم عامر، و جبر محمود فضيلات، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، 1401هـ/1981م.
3. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
4. أبو غانم بشر بن غانم الخرساني: المدونة الكبرى، نشر: وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، 1404هـ/1984م.
5. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.
6. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/1994م.
7. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
8. جمعية التراث/ معجم أعلام الإياضية قسم المغرب الإسلامي، الطبعة الثانية.- دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1421هـ/2000م.

9. الجوهري، إسماعيل بن حماد أبو نصر/الصحاح في اللغة والعلوم  
(نسخة رقمية من الشاملة)

10. خميس العدوي/ من عيون الأثر (نسخة رقمية من الشاملة  
الإباضية).

11. خميس بن سعيد الشقصي الرستاقى (حي 1070هـ)/ منهج  
الطالبين وبلاغ الراغبين (نسخة رقمية من الشاملة الإباضية).

12. الربيع بن حبيب (170هـ)/ الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع  
بن حبيب؛ ضبطه وأخرجه: محمد إدريس؛ راجعه: عاشور بن يوسف.-  
الطبعة الأولى.- دار الحكمة: بيروت، مكتبة الاستقامة؛ عُمان،  
1415هـ/1995م.

13. شريفى مصطفى بن محمد (جمع)/ برنامج المكتبة الشاملة  
الإباضية.

14. الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد (360هـ)/ المعجم الكبير؛  
تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي.-، ط2.-[د.م.]: مكتبة العلوم  
والحكم، 1404هـ/1983م.

15. العالمية، برنامج الكتب التسعة، الإصدار الثاني 2,00، 1997م.

16. عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)/  
مصنف عبد الرزاق؛ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.-، ط2.-  
المكتب الإسلامي: بيروت، 1403هـ.

17. مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي / المكتبة الألفية للسنة النبوية، الإصدار 1,5- [عمّان، الأردن]، 1419هـ/1999م.
18. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ) / صحيح مسلم؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. - دار إحياء التراث العربي: بيروت، [د.ت.]
19. ناصر محمد صالح، الشيباني سلطان بن مبارك / معجم أعلام الإياضية قسم المشرق، الطبعة الأولى. - بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1421هـ/2006م،
20. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (303هـ) / السنن الكبرى؛ تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. - دار الكتب العلمية: بيروت، 1411هـ/1991م.

## الهوامش :

1 - هو بدر الدين أبو العباس أحمد بن أبي عثمان سعيد بن عبد الواحد الشماخي نسباً، اليفرنى بلداً. مؤرخ وفقهه اشتهر بالتأليف. نشأ بمدينة يفرن بجبل نفوسة، انتقل في طور دراسته إلى تطاوين وتلاّت بجبل دمر بتونس، من مشايخه أبو عفيف صالح بن نوح التندميرتي، ونقل عن فقيه إياضي عماني هو محمد بن عبد الله السمائي ونقل عنه عدة أخبار تتعلق بعمان والمشرق، وعند عودته إلى موطنه بالجبل، انكب على تأليف عدد هام من الكتب المتعلقة بالتاريخ والفقه، منها: سير المشايخ - شرح عقيدة التوحيد - شرح كتاب مرج البحرين في المنطق - مختصر كتاب العدل والإنصاف - إعراب القرآن - أجوبة فقهية كثيرة ( مخطوط ) منها جواب في مسألة الحبس سأله عنها الشيخ أبو القاسم بن صالح التندميرتي - مشكل إعراب الدعائم ( مخطوط ) لابن النضر العماني.

توفي بجزيرة، وقبره بحومة تيواجين انظر تفاصيل أكثر في: موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، ج 15 ص 121 - 124. وكذلك معجم أعلام الإباضية: قسم الغرب الإسلامي، ج 2، ص 44 - 45

2 - في الأصل: المكاتب.

3 - في الأصل: أن أمير حبس ربعا على زواية .

4 - «الحبس بالضم: ما وَقِفَ» الجوهري: الصحاح، مادة «حبس».

5 - في الأصل: الأبد من بيانه مبيته.

6 - في الأصل: موروثه.

7 - في الأصل: خرج

8 - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج 6، ص 160، نصه: عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على بني عبد المطلب وبني هاشم  
9 - في الأصل: «صبت».

10 - كذا في الأصل: والصواب حذف العبارة: «أني أصبت أرضاً»، كما في الصحاح والمسانيد، مثل: سنن البيهقي، ج 6، ص 162. والحميدي والدارقطني... (برنامج المكتبة الألفية للسنة النبوية)

11 - النص في الصحيحين، البخاري ومسلم: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. صحيح البخاري: دار صادر، 2004. رقم 2736. صحيح مسلم: دار صادر، 2004. رقم 2420.

12 - كذا في الأصل، والصواب: «ذوي القربى». ينظر: صحيح البخاري، رقم: 2586، ج 2، ص 982. ومسلم، رقم: 1632، ج 3، ص 1255. وغيرهما... (برنامج المكتبة الألفية للسنة النبوية). و «الغبراء» تكرار لابن السبيل.

13 - في الأصل: «فاكل».

14 - الأثر في الصحيحين، البخاري رقم. 2736: ومسلم رقم. 4240: عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر ابن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأثنى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست الأصل وتصدق بها». قال: فتصدق بها عمر: انه لا يُباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القريب، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول. قال: فحدثت بها ابن سيرين، فقال: غير متأثر مالا.

15 - في الأصل: ذكرها

16 - هو محمد بن جعفر الأزكوي أبو جابر من أهل إزكي (حي في 277 هـ) من أشهر علماء القرن الثالث بعمان، كان أحد أصحاب مدرسة الرستاق. عاصر الشيخ أبا المؤثر الصلت بن خميس وكانا من عقد البيعة لعزان بن تميم الخروصي سنة 277 هـ صاحب كتاب الجامع، قال عنه الشيخ مهنا بن خلفان البوسعيدي: كتاب شريف، جليل القدر محتو على معان جلية في الأثر، ويعد من المصادر في الفقه عند الإياضية. محمد صالح ناصر، معجم أعلام الإياضية: قسم المشرق، ص 383 (17)-زيادة من الكتاب المذكور.

(18)- في الأصل: «ديثا». وصححناه من الكتاب المذكور. والدريز: مصطلح عماني، له معنيان: أحدهما: قرية من قرى الظاهرة. (ينظر: خميس العدوي: من عيون الأثر، ص 25 - ترقيم آلي للصفحات). والمعنى الثاني: حسب استقراءنا لاستعمالاته في كتب الفقه العمانية، يبدو أنه نوع من العقارات يمكن إيجاره. ينظر: خميس الرستاق، منهج الطالبين، ج 12، ص 166-167 (ترقيم آلي للصفحات).

19 - زيادة من الكتاب المذكور.

20 - في الأصل: «فِيمَا وَقَفْنَا».

21- في الأصل: «هذا الدراية وقف».

22- زيادة من الكتاب المذكور. ويبدو أن النسخة التي اعتمدها الشماخي ليس فيها حرف النفي «لا»؛ لذلك علق عليه. وإلا فهو موافق لرأي الشماخي، وهو أن الوقف لا يغيره أحد، ولو كان صاحبه.

23 - جامع ابن جعفر، ج 5، ص 433-434.

24 - هو الأزهر بن محمد بن جعفر أبو علي (حي في: 272 هـ). عالم وفقه من أهل إزكي، عاصر الإمام الصلت بن مالك الخروصي، من عائلة العلم، هو نجل صاحب كتاب الجامع المشهور، محمد بن

جعفر، وقد عاصر الكثير من العلماء، منهم أبو قحطان. وكانت بينه وبين علماء عصره كأبي قحطان، وابني محمد بن محبوب بن الرحيل، ووالدهم محمد، مراسلات علمية مبنوثة في الكتب. محمد صالح ناصر، معجم أعلام الإباضية: قسم المشرق، ص 65.

25 - في الأصل: «فعند وان قر».

26- في الأصل: «ان».

27- في الأصل: «وقال».

28- رواء الطبراني في الكبير، رقم: 12033، ج 11، ص 365، (برنامج المكتبة الألفية للسنّة النبوية). في لسان العرب ج 4، ص 15، وفي حديث ابن عباس: لما نزلت آية الفرائض، قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا حبس بعد سورة النساء.

29 - الإيضاح، ج 4، ص 584.

30 - أبو المؤرج عمر بن محمد القدي (ق: 2هـ) من أهل قدم (باليمن). يعد من حملة العلم إلى مصر في القرن الثاني الهجري. أحد الفقهاء الكبار، وأحد الذين يأخذون بالرأي في المسائل الاجتهادية. ومن السبعة الذين روى عنهم أبو غانم مدونته. خالف الإمام أبا عبيدة في بعض المسائل. تولاّه الإباضية وأخذوا بأقواله ومروياته فيما عدا المسائل التي خالف فيها. ينظر: معجم أعلام الإباضية، قسم المشرق، ص 328.

31 - المصدر نفسه والصفحة. ينظر: أبو غانم الخراساني: المدونة الكبرى، ج 2، ص 186. (وهي الأصل).

32 - هو عبد الله بن عبد العزيز أبو سعيد (ق: 2 هـ)، من علماء البصرة في القرن الثاني، وهو من طبقة الربيع الذين أخذوا العلم عن الإمام أبي عبيدة. عاش في البصرة، هو أحد العلماء الذين روى عنهم أبو غانم مدونته. كان أبو سعيد كثير القياس في المسائل الفقهية، لكنه يلتزم الدليل. قال عنه حاتم بن منصور: ولا تزال بخير مادام فينا أبو سعيد، فلا ناءت داره، ولا أوحشنا الله بقده. محمد صالح ناصر، معجم أعلام الإباضية: قسم المشرق، ص 279.

33 - في الأصل: «وفقهاء».

34- الإيضاح، ج 4، ص 584.

35 - في الأصل: «وبذلك على ذلك».

36- وهو قول أبي عبيدة أيضاً، نقله عنه أبو المؤرج في المدونة الكبرى، لأبي غانم الخراساني، ج 2، ص 186.

37 - في الأصل: «المجاهدين».



- 38- الإيضاح، ج 4، ص 584.
- 39 - في الأصل: «والى».
- 40- في الأصل: «فانه».
- 41- تفاصيل أكثر في: الإيضاح، ج 4، ص 585.
- 42 - الإيضاح، ج 4، ص 586 - 587.
- 43 - العبارة من الإيضاح، في الأصل: «ما كان».
- 44 الإيضاح، ج 4، ص 585.
- 45 - تفاصيل أكثر في: الإيضاح، ج 4، ص 586 - 587.
- 46 - أبو أفلح معبد بن أفلح (ق: 6هـ / 12م) من المشايخ الذين اعتمد عليهم أبو الربيع سليمان بن عبد السلام الوسياني في تحرير سيره وروايتها، وممن وصفهم بالأخيار. ينظر: معجم أعلام الإياضية، قسم المغرب، رقم: 901، ص 422.
- 47 - أبو إسحاق إبراهيم بن قيس بن سليمان الهمداني الحضرمي (ت: 475هـ)، فقيه، ورع، شجاع، شاعر، سمي «أمير السيف والقلم». نشأ في حضرموت في رعاية والده، فأخذ عنه العلم. دعا أئمة عمان لبناء دولة قوية، وسار إليهم بنفسه، وأقام بين ظهرانيهم السنين، فلم يصادف في ذلك أذانا صاغية. ولما نُصّب الخليل بن شاذان إماما بعمان كرر مطالبه عليه، فلبى دعوته، ومكنه من المال والرجال. نشبت بينه وبين الصليحي القائم بدعوته في نواحي اليمن حروب وكانت بينهما وقائع، كان الفوز فيها للإمام الحضرمي. وظل عاملا للإمام الخليلي بحضرموت ثم للإمام راشد بن سعيد، فبسط العدل، وتوطد الأمن في الرعية. كانت له غزوات عديدة إلى الهند. وله مع والده مخاطبات شعرية رائعة منها قصيدة البائية. وعمر زمنا طويلا، رزقه الله في حياته ذرية صالحة، وتوفي له في حياته ولدان عالمان هما محمد وأبو الحسن. له ديوان «السيف النقاد». وكتاب «مختصر الخصال» في الفقه. كون بشعره مدرسة مميزة بخصائص شعر الشراة الإياضية. معجم أعلام الإياضية، قسم المشرق، ترجمة رقم 8، ص 47.
- 48 - في الأصل: «الربع».
- 49- رواه الإمام الربيع بن حبيب، كتاب الجهاد، باب في الخيل، رقم: 462، ص 187. بلفظ: «أَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلَ رَجُلًا عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ فِي السُّوقِ فَسَأَلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَبْتِعَهُ وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ الْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ».
- 50- هذا اللفظ للبخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ، رقم: 2480، ج 2، ص 925. وفي موسوعة آثار الإمام جابر، ج 1، ص 632 رقم 1682/675: «فوجده يباع في

السوق».

51- هذا اللفظ للبخاري، المصدر نفسه.

52 - ورد نص الحديث في موسوعة الإمام جابر، ج 1، ص 632، رقم 1682/675: «لا تبتعه ولا تعد في صدقتك، فإن العائد في صدقته، كالكلب العائد في قيئه». وكذلك في الجزء الثاني ص 974 رقم 3000/1199.

53 - ورد نص الحديث في موسوعة الإمام جابر، في سياق مختلف، ج 1، ص 632، رقم 1683 /675 نصه: العائد في هبته كالعائد في قيئه. وكذلك في الجزء الثاني، ص 974 رقم 3001 / 1199.

54 - روي هذا موقوفاً على عمر، وليس من كلام رسول الله ﷺ، بلفظ: «الصدقة ليومها، والسائبة ليومها، يعني يوم القيامة، قال معمر: يعني أن ليس فيها رجعة ولا ثواب». رواه عبد الرزاق في مصنفه، رقم: 16574، ج 9، ص 118. وابن أبي شيبه في مصنفه، ج 5، ص 118.

55 - في الأصل: «فكمل».

56 - في الأصل: «فاجرا لا».

57 - في الأصل: «فردّها ذلك الميراث».

58 - رواه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم: 1149، ج 2، ص 805. والترمذي، كتاب الزكاة، باب المتصدق يرث صدقته، رقم: 667، ج 3، ص 54. عن بريدة، قال: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ تُصَدِّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنِّهَا مَاتَتْ، قَالَ: «وَجِبَ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ...».

ورد الأثر والحديث في: الشيخ اطفيش، شرح النيل، ج 12 ص 30، نصه إن رجلاً تصدق على أمه بجارية، فماتت أمه، فأثنى النبي ﷺ يسأله فقال: «قد وقع أجرك على الله ورد عليك جارتك».

59 - رواه النسائي، كتاب الفرائض، باب ميراث الوالد من ولده، رقم: 6320، ج 4، ص 68. عن عمرو بن شعيب عن أبيه. بلفظ: «أن رجلاً تصدق على ولده بأرض، فردّها إليه الميراث، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له: وجب أجرك، ورجع إليك مالك».

ورد الأثر والحديث في [في:] الشيخ اطفيش، شرح النبيل [النيل]، ج 12 ص 31، نصه، إن رجلاً من الأنصار تصدق على أمه بقطعة من نخل وأرض، ثم ماتت، فسأل النبي ﷺ فقال: ز قد وقع أجرك على الله، ورد عليك قطعتك.

60 - رواه أبو داود، كتاب الإجارة، باب الرجوع في الهبة، رقم: 3539، ج 3، ص 291. والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في الرجوع في الهبة، رقم: 1299، ج 3، ص 593. عن ابن عمر وابن عباس، وقال: «حديث ابن عباس رضي الله عنهما حديث حسن صحيح».

ورد الحديث في سنن أبي داود، باب في الرجوع في الهبة. وورد في سنن الترمذي : الولاء والهبة عن الرسول، ما جاء في كراهية الهبة.

(61)- في الأصل : «اورث».

(62) ينظر : أبو غانم الخراساني، المدونة الكبرى، ج2، ص181.

(63)- هو حاتم بن منصور الخراساني أبو منصور ( ق : 2 هـ ). فقيه عالم، أخذ العلم عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، ممن روى عنهم أبو غانم في مدونته الكبرى، كما كان من المحدثين الثقات عند الإباضية، وقد وردت له عدة روايات في الجامع الصحيح من روايات الإمام أفلح وغيرها. محمد صالح ناصر، معجم أعلام الإباضية: قسم المشرق، ص 91.

(64)- تقدم تخريجه في الهامشين رقم: 48 و49 موسوعة آثار الإمام جابر، ج 1، ص 632، رقم

1682/675

(65)- في الأصل : «جاز».

(66) كذا في الأصل، والعبارة غامضة.

(67)- تقدير النقص : «من غير سعي منك». أو: «من غير قصد منك إلى الرجوع في الهبة».

(68) هو الشيخ محمد بن محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة القرشي الخزومي ( ت: 260 هـ )،

يكنى بأبي عبد الله، فإذا ذكر في كتب الإباضية المشاركة، فإنه هو المقصود غالباً لكثرة رواياته وأرائه، وقد تأثر به الكثير من الفقهاء، وتحتل أراؤه مكانة رفيعة في التراث الإباضي مشرقاً ومغرباً. من آثاره: مختصر السنة، وله سير كثيرة. انظر تفاصيل أوفى في: محمد صالح ناصر، معجم أعلام الإباضية: قسم المشرق،

ص 425 - 426

(69)- في الأصل : «ان».

